

أفيتار: حصة في الصراع على المنطقة ج

بواسطة داني تيرزا (ar/experts/dany-tyrza/)

يوليو
متوفر أيضًا باللغات:

(English (/policy-analysis/eviatar-whats-stake-struggle-area-c

عن المؤلفين

داني تيرزا (ar/experts/dany-tyrza/)

العقيد (احتياطي) الدكتور داني تيرزا هو خبير جيوسياسي إسرائيلي شارك كخبير في رسم خرائط للأراضي خلال المفاوضات مع الفلسطينيين. كما كان مسؤولاً عن تخطيط البنية التحتية الأمنية ووضع الحلول الإنسانية في الضفة الغربية. اليوم، يعمل تيرزا كرئيس تنفيذي لشركة تخطيط استراتيجي وشركة متخصصة في التنمية الاقتصادية والحلول الأمنية. وهو أيضاً أحد المساهمين في منتدى فكرة.

تحليل موجز

يشكل إقامة مستوطنة في موقع بؤرة "أفيتار" عقبة رئيسية أمام أي خطط لإقامة دولة فلسطينية

لا يُعتبر الاتفاق المبرم في 30 حزيران/يونيو 2021 حول مستقبل بؤرة أفيتار الاستيطانية المنطقة ج في السامرة نجاحاً سياسياً فحسب لحكومة بينيت وإنما استيلاء إسرائيلي على موقع استراتيجي يطل على مفترق تبوح وطريق السامرة السريع ما يعرقل استمرارية أي دولة فلسطينية.

في منتصف أيار/مايو ورداً على مقتل الفتى يهودا غيتا من يشيفا على يد إرهابي فلسطيني في وسط السامرة أنشأ "مجلس السامرة الإقليمي" بؤرة استيطانية جديدة على هضبة تبعد 2 كيلومتر شرق المفترق حيث أقام نحو 60 منشأة خفيفة علماً بأن نحو 50 عائلة مع أطفالهم يعيشون هناك أساساً يعتقدون أن بإمكانهم بناء منزلهم الدائم على الموقع كما نقل رئيس المجلس الإقليمي مكتبته المؤقت إليها.

وعلى الفور عمد "مجلس السامرة الإقليمي" إلى تصنيف الموقع على أنه مستوطنة وليس بؤرة استيطانية وتفاعلت وسائل الإعلام الإسرائيلية والدولية مع ذلك أيضاً علماً بأنها غير ملزمة بدقة التعريفات القانونية الخاصة بالضفة الغربية وفي حين تُعتبر إقامة مستوطنة إجراءً قانونياً وفق القانون الإسرائيلي إلا أن إقامة بؤرة استيطانية هو فعل غير قانوني.

وسرعان ما أصدرت "الإدارة المدنية الإسرائيلية" أمراً بترسيم الحدود ممانعة إنشاء مباني وجلب معدات إلى الموقع فضلاً عن أمر بإيقاف العمل وهو إجراء تهديدي لأمر التدمير والإخلاء وتجدر الإشارة إلى أن الإجراءات القانونية التي تتخذها هذه الإدارة تستند إلى قوانين التخطيط والبناء.

وعلى غرار الكثيرين من الموالين لنتنياهو لا شك في أن المجلس مسرور بطرح تحدي التعامل مع "مستوطنة إسرائيلية" وإخلاؤها أمام الحكومة الجديدة بقيادة نفتالي بينيت وإثبات أنها حكومة يسارية تخون القيم الوطنية التي يصونها اليمين الإسرائيلي. وكانت خطة الموالين لنتنياهو تتمثل في إقامة حدث إعلامي والتسبب بصدام بين القوات الأمنية وآلاف المستوطنين من شأنه أن يترسخ في ذهن الرأي العام ويلحق الضرر بالتحالف الهش وبحكممة سياسية كبيرة جرى التوصل إلى صيغة تسمح بالإخلاء الطوعي للمستوطنين من الجبل والإبقاء على الموقع كمخيم عسكري لمدة 3 أشهر ستجري في خلالها دراسة معمقة لوضع حقوق ملكية الأراضي واحتمال إقامة مستوطنة هناك وبعد التدقيق سُنَّح المسألة للمناقشة في الحكومة.

ومع ذلك فإن الحل يثير مسألة التأثير المحتمل لهذا القرار النهائي وما إذا كان ينبغي فهم هذا السؤال فقط كإجراء تقني لـ "حقوق ملكية واضحة". تتطلب الإجابة على هذا السؤال توضيح التاريخ القانوني والواقع الإداري للمنطقة جـ

وعملًا بالاتفاق الانتقالي بين دولة إسرائيل و"منظمة التحرير الفلسطينية" الموقع في أيلول/سبتمبر 1995 تتحمل "السلطة الفلسطينية" كامل المسؤولية وتتولى السلطة ضمن المنطقتين أ وب اللتين يعيش فيهما الأغلبية الساحقة من الفلسطينيين في حين أن المنطقة ج التي تضم مناطق ومراكز عسكرية ومناطق حدودية ومستوطنات إسرائيلية ومعظم المناطق غير المأهولة – لا تزال تحت سلطة ومسؤولية الحكومة العسكرية الإسرائيلية

يقوم القانون العقاري في المنطقة (ج) من الضفة الغربية على التشريع العثماني الذي سبق الحرب العالمية الأولى وتشريع الانتداب البريطاني الذي حكم الأراضي لغاية عام 1948 والتشريع الأردني الذي استمر لغاية عام 1967 وأوامر الإدارة العسكرية الإسرائيلية التي حكمت المنطقة على مدى السنوات الأربع والخمسين الماضية

وبموجب القانون العثماني تنتمي الأراضي كافة إلى السلطان وهو يمنح السكان حق استخدامها مقابل رسم وعلى مر السنوات خضت الحكومة العثمانية ضباطاً ومسؤولين في الحكومة بملكية بعض الأراضي – وجرى تسجيل هذه الأراضي على أنها أراض خاصة بسجل الأراضي (الطابو) في حين تمّ تسجيل سائر حقوق السكان المحليين في سجلات الضرائب فحسب لذا في الواقع إن أي أرض غير مسجلة كأرض خاصة هي مملوكة للحكومة (أراضي الدولة).

وبعد سقوط الإمبراطورية العثمانية وبدأ الانتداب البريطاني الذي تلاه حكم الأردنيين بعملية رسم الخرائط وتسجيل حقوق استغلال الأراضي وجرى وقف العمل بهذا الإجراء في عام 1967 بعد استيطان نحو 40 في المئة فقط من أراضي المنطقة وتسجيلها في سجل الأراضي

هذا وكانت الحكومة العسكرية الإسرائيلية بدأت في مطلع ثمانينيات القرن الماضي بتحديد مواقع أراضي الدولة العثمانية وتسجيلها في سجلات الأراضي وترأست نائبة المدعي العام في ذلك الوقت المحامية بليا أليبيك فريقاً قانونياً قام بتفقد ودراسة المنطقة بالاستناد إلى خرائط وصور جوية جديدة وقديمة وقام بجولات في مختلف الأراضي ونفذ إجراءً عامًا يقوم على مبدأ "إعلان الأراضي أراضي دولة" – ما سمح بالإصغاء إلى مزاعم ملكية الفلسطينيين وقبولها ولم يُستكمل هذا الإجراء حتى تاريخه سواء بسبب مدى تعقيده أو بسبب التغيرات الجيوسياسية التي جرت في المنطقة

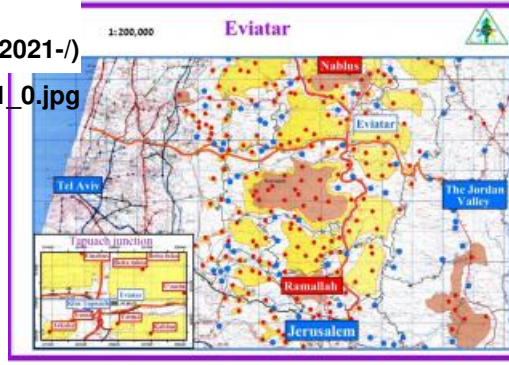
واليوم يتعين على أي فلسطيني يرغب في تسجيل ملكيته للأرض في المنطقة ج استنادًا إلى الحقوق الواردة في سجلات الضرائب أن يثبت أن الأرض مستخدمة منذ عام 1967 أو أن استغلال الأرض كان ممنوعاً بسبب الحكم الإسرائيلي وفي حال تبين أن الأرض أو جزءاً منها لم يكن مستخدماً أو لم تكن مناسبة للزراعة يطالب مفوض الأملاك الحكومية بملكية الأرض في إطار إجراء قانوني يمكن في نهايته تسجيل الأرض على أنها مملوكة للحكومة

أما الأراضي الشاسعة في المنطقة ج التي خلص فريق الاستطلاع التابع لوزارة العدل إلى ضرورة إدراجها ضمن عملية الإعلان رغم أن الإجراءات العامة لم تُستكمل بعد فتُعتبر ضمن "الأراضي التي يطالب بها المفوض" أو كما هو متداول "أراضي الاستطلاع".

ويزعم المستوطنون أن الأرض المحيطة ببؤرة أفيطار الاستيطانية هي "أرض استطلاع" – غير مملوكة لجهة خاصة بل للحكومة (الإدارة العسكرية) – حتى لو كانت حقوق استخدام الأرض غير مسجلة بعد وأعدّ المستوطنون دعوة قانونية تترافق مع آراء خبراء وأدلة تعكس على ما يبدو أن الأراضي بور لم يصر إلى زراعتها منذ عام 1967 وبالتالي هي أرض تستحق إعلانها أرضاً للدولة (الإدارة المدنية) ولذا يمكن الموافقة على إقامة مستوطنة جديدة ويستخدم المستوطنون أيضاً مستندات قديمة تثبت أن "الإدارة المدنية" بدأت في السابق بعملية "الإعلان" في هذه المنطقة ولكنها لم تُستكمل بعد

ويسعى "مجلس السامرة الإقليمي" إلى دفع القائد العسكري لإصدار أمر قضائي خاص بصلاحيات الاستيطان الجديد علماً بأنه جرى إعداد خطة رئيسية مفصلة وتقديمها إلى لجان التخطيط المعنية وبالطبع لا يمكن للجان البدء بمناقشة هذه الخطط إلى حين إصدار القائد العسكري أمراً قضائياً خاصاً بالمستوطنة

وناهيك عن المسائل الإجرائية والقانونية والسياسية يُطرح هنا سؤالان رئيسيان يتعلقان بسلوك الحكومة: هل يجدر بالحكومة أن تسمح وتعزز الغزو وإقامة المستوطنات بشكل غير قانوني مع الأخذ في الحسبان مطالب العامة بإخلاء مناطق شاسعة للغاية من أرض الدولة التي غزاها على نحو مماثل البدو في منطقة بئر السبع ويبقى السؤال الكامن الذي لم يتمّ طرحه في خلال الجدل العام في إسرائيل: هل سيعرقل السماح بإقامة مستوطنة إسرائيلية في الموقع قيام دولة فلسطينية مستقبلية



ويمكن فهم الأهمية الاستراتيجية لمفترق تبوح من خلال الصراع على السلطة بين "السلطة الفلسطينية" ومستوطنين إسرائيليين من أجل السيطرة على المنطقة جـ وحاليًا تطبق "السلطة الفلسطينية" بدعم وتمويل من المنظمات غير الحكومية وحتى من عدد من الحكومات الأوروبية خطة لبسط السيطرة على المنطقة جـ حتى أنها تدير وتسجل حقوق الملكية ظاهريًا في الأراضي المملوكة للدولة من دون الحصول على تراخيص بناء من سلطات "الإدارة المدنية". وتواجه "الإدارة المدنية" صعوبة في تطبيق قوانين التخطيط والبناء لا سيما لأسباب سياسية وقد أحجمت عن تدمير مباني الفلسطينيين من جهة أخرى يحاول المستوطنون أيضًا بسط سيطرتهم على الأراضي وإقامة مزارع وأحياء سكنية على أراضي الدولة من دون الاستحصال على تراخيص قانونية وسواء لأسباب سياسية أو أمنية تطبق "الإدارة المدنية" القانون على الإسرائيليين بسهولة أكبر وغالبًا ما تحصل الخلافات بين الرعاة الفلسطينيين والمزارعين الإسرائيليين وكذلك بين المزارعين الفلسطينيين والرعاة والسكان الإسرائيليين ويضطر الجيش الإسرائيلي إلى الوقوف بين المتشددين ومنع إلحاق أي أضرار بالممتلكات وزهق الأرواح

وتقع بؤرة أفيطار الاستيطانية الناشئة على قمة هضبة تطل على مفترق تبوح الرئيسي الذي يربط حركة المرور الفلسطينية والإسرائيلية على الطريق الجبلي (الطريق 60) بين جنين ونابلس في الشمال ورام الله وبيت لحم والخليل في الجنوب وتجدر الملاحظة أن الطريق 505 – طريق السامرة السريع – يُعتبر المحور الرئيسي لتنقل الإسرائيليين من غوش دان وأريئيل إلى غور الأردن ويكون مفترق تبوح مزدحمًا على مدار الساعة جراء حركة مرور الفلسطينيين والإسرائيليين على السواء

وبحسب المفهوم الرسمي الإسرائيلي تكتسي سيطرة إسرائيل على هذا المفترق الاستراتيجي أهمية كبيرة سواء لجهة أمن الحياة الروتينية أو لمنع دخول قوات عسكرية أجنبية من الشرق عبر غور الأردن إلى عمق دولة إسرائيل عند اندلاع حرب ما

وفي إطار الاقتراحات المختلفة التي جرى طرحها في خلال مفاوضات الوضع الدائم في مؤتمر كامب ديفيد في عام 2000 وقمة طابا في عام 2001 ومؤتمر أنابوليس في عام 2008 واقتراح رئيس الوزراء أولمارت في عام 2009 – كان الحديث يتجه نحو نقل السيطرة على مفترق تبوح إلى الفلسطينيين

وفي صفقة القرن التي طرحها الرئيس دونالد ترامب في كانون الثاني/يناير 2020 كان المفترق والمنطقة المحيطة به جزءًا من دول فلسطين المستقبلية ومُنح الإسرائيليون حلاً بديلاً للتوجه إلى غور الأردن عبر طريق التفافي من المقرر أن يعبر منطقة المستوطنات الإسرائيلية

ثمة سبب استراتيجي وراء اختيار قادة مستوطني السامرة هذه الهضبة لإقامة مستوطنة أفيطار الجديدة إن اعتراف الحكومة بالمستوطنة الجديدة سيحكم قبضة إسرائيل على المفترق الاستراتيجي وسيقلل من إمكانية الترويج لحل بديل يسمح لإسرائيل بالوصول إلى وادي الأردن دون قطع طريق المرور الفلسطيني الرئيسي وبالمثل فإن وجود مستوطنة مدنية إسرائيلية هناك يتطلب إخلاء أو إعادة توطين المدنيين من خلال خطة تهدف للفصل الجغرافي بين إسرائيل والفلسطينيين حتى لا يمنع ذلك إقامة دولة فلسطينية مستقبلية وللحفاظ على استمرار السيطرة على الأراضي شمال الضفة الغربية باختصار إن إقامة مستوطنة في أفيطار سيحول دون ديمومة فلسطين التي ستؤدي إلى إقامة دولة مستقبلية في إطار حل الدولتين ❖



BRIEF ANALYSIS

Iran Takes Next Steps on Rocket Technology

//



Farzin Nadimi

(/policy-analysis/iran-takes-next-steps-rocket-technology)



BRIEF ANALYSIS

Saudi Arabia Adjusts Its History, Diminishing the Role of Wahhabism

//



Simon Henderson

(/policy-analysis/saudi-arabia-adjusts-its-history-diminishing-role-wahhabism)



BRIEF ANALYSIS

Targeting the Islamic State: Jihadist Military Threats and the U.S. Response

February 16, 2022, starting at 12:00 p.m. EST (1700 GMT)



Ido Levy ,

Craig Whiteside

(/policy-analysis/targeting-islamic-state-jihadist-military-threats-and-us-response)